

## Governance of developmental public policies in the face of emerging climate changes in the Arabian Gulf region (Saudi Arabia as a model)

Zeyad Samir Al-Dabbagh<sup>1\*</sup> , Boshra Esmaeel Arnout<sup>2</sup> , Ghufraan Younus Hussein<sup>1</sup> 

<sup>1</sup> Public Policy Branch, College of Political Science, University of Mosul, Mosul, Iraq

<sup>2</sup> College of Education, King Khalid University, Abha, Saudi Arabia

Received: 26/2/2024

Revised: 24/3/2024

Accepted: 16/5/2024

Published online: 10/3/2025

\* Corresponding author:

[z-psc@uomosul.edu.iq](mailto:z-psc@uomosul.edu.iq)

Citation: Al-Dabbagh, Z. S., Arnout, B. E., & Hussein, G. Y. (2025). Governance of Developmental Public Policies in the Face of Emerging Climate Changes in the Arabian Gulf Region (Saudi Arabia as a Model). *Dirasat: Human and Social Sciences*, 52(4), 7013. <https://doi.org/10.35516/hum.v52i4.7013>

### Abstract

**Objectives:** The research's objectives lie in identifying the governance of public development policies and their role in confronting the emerging climate changes currently occurring, which may have severe catastrophic risks that include many levels, and the necessity of implementing these policies.

**Methods::** The research relied on the analytical method, which included analyzing general development policies related to climate change in the Arabian Gulf region, and the inductive approach, which included observing and studying the impact of emerging climate changes on the reality of that region.

**Results:** The Arab Gulf countries have actively sought individual and cooperative efforts to find optimal solutions and methods to mitigate climate change's severity. Saudi Arabia, in particular, has effectively managed its public policies and implemented various measures to address climate-related issues. These measures include expanding green zones, diversifying financing, and actively participating in global agreements like the Paris Climate Agreement.

**Conclusions:** The issue of public policy governance to reduce the adverse effects of climate change in the Arabian Gulf has become an urgent issue, as local governments and public policymakers in these countries can play an essential role in planning and implementing ideas and initiatives that may limit the effects of climate change, through sound investments, for resources, support, and partnerships with local, regional, and international authorities, and the importance of raising community awareness and expanding its awareness of adapting to emerging climate changes.

**Keywords:** Governance, Public Policies, Development, Climate change, The Arabian Gulf ,Saudi Arabia.

### حوكمة السياسات العامة التنموية في مواجهة التغيرات المناخية المستجدة في منطقة الخليج العربي (المملكة العربية السعودية أنموذجاً)

زياد سمير زكي الدباغ<sup>1\*</sup>، بشرى إسماعيل أرنوط<sup>2</sup>، غفران يونس حسين صالح<sup>1</sup>

<sup>1</sup> فرع السياسة العامة، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، الموصل، العراق.

<sup>2</sup> كلية التربية، جامعة الملك خالد، أبها، السعودية.

### ملخص

الأهداف: تكمن أهداف البحث في التعرف على حوكمة سياسات التنمية العامة ودورها في مواجهة التغيرات المناخية الناشئة التي تحدث حالياً والتي قد تنطوي على مخاطر كارثية شديدة تشمل مستويات عديدة، وضرورة تنفيذ هذه السياسات. المنهجية: اعتمد البحث المنهج التحليلي الذي تضمن تحليل سياسات التنمية العامة المتعلقة بالتغير المناخي في منطقة الخليج العربي، والمنهج الاستقرائي الذي تضمن رصد ودراسة تأثير التغيرات المناخية الناشئة على واقع تلك المنطقة. النتائج: سعت دول الخليج العربي بشكل حثيث إلى بذل جهود فردية وتعاونية لإيجاد الحلول والأساليب المثلى للتخفيف من حدة تغير المناخ. وقد تمكنت المملكة العربية السعودية، على وجه الخصوص، من إدارة سياساتها العامة بشكل فعال ونفذت تدابير مختلفة لمعالجة القضايا المتعلقة بالمناخ. وتشمل هذه التدابير توسيع المناطق الخضراء، وتنوع التمويل، والمشاركة بنشاط في الاتفاقيات العالمية مثل اتفاق باريس للمناخ.

الخلاصة: أصبحت مسألة حوكمة السياسات العامة للحد من الآثار السلبية لتغير المناخ في الخليج العربي قضية ملحة، حيث يمكن للحكومات المحلية وصانعي السياسات العامة في هذه البلدان أن يلعبوا دوراً أساسياً في تخطيط وتنفيذ الأفكار والمبادرات التي قد تحد من آثار التغير المناخي، من خلال الاستثمارات السليمة للموارد والدعم والشراكات مع الجهات المحلية والإقليمية والدولية، وأهمية رفع الوعي المجتمعي وتوسيع نطاق وعيه بالتكيف مع التغيرات المناخية الناشئة.

الكلمات الدالة: الحوكمة، السياسات العامة، التنمية، التغير المناخي، الخليج العربي، المملكة العربية السعودية.



© 2025 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license <https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>

## المقدمة

تمثل التغيرات المناخية قضية حاسمة في العصر الحالي، لما لها من تأثير على جوانب الحياة كافة، مثل الأمن الغذائي والموارد الطبيعية، فضلاً عن أنماط الهجرة التي تتسبب في تصعيد التوتر عبر البلدان أحياناً، وتتطلب هذه المسألة جهود جادة وفعالة من قبل صانعي السياسات في منطقة الخليج العربي بشكل عام والمملكة العربية السعودية بشكل خاص، فضلاً عن إيجاد تعاون إقليمي ودولي للتعامل مع الظاهرة والحد من أثارها، وذلك بإيجاد الطرق الفضلى للتقليل من انبعاثات غازات الدفيئة والحد من ظاهرة الاحترار العالمي ومواجهة أثارها التي من المتوقع أنها تولد الفقر، لذلك شرع صانعو السياسات العامة في المملكة العربية السعودية بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، في سبيل بناء قدرات البلد بهدف الحد من آثار التغير المناخي، كون القدرات والموارد والوعي والممارسات من أهم السمات الرئيسية للتجارب الناجحة لتحقيق النجاح في مواجهة تغير المناخ.

**الأهمية:** تنبع أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على إجراءات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من أثاره عبر حلول قائمة على الطبيعة وخالية من انبعاثات ثاني اوكسيد الكربون.

**الهدف:** يهدف البحث الى التعرف على أهمية حوكمة السياسات العامة التنموية لمواجهة ما يحصل الآن من تغييرات مناخية لها أخطار كارثية تشمل العديد من الأصعدة، وضرورة تطبيق هذه السياسات.

**الإشكالية:** إن غياب أو ضعف السياسات العامة المحكومة لأي دولة تجعلها عاجزة عن مواجهة أي أزمة مستجدة، فالتغيرات المناخية الآن تمثل تحدي كبير أمام صانعي السياسات العامة داخل البلدان، ومنها دول الخليج العربي فكيف يمكن لأي دولة أن تواجه هذه الظاهرة في ظل ضعف أو غياب حوكمة السياسات فيها؟ ينبثق من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات منها:

- ما المقصود بحوكمة السياسات العامة؟
- ما مدى تأثير دول الخليج العربي بظاهرة التغيرات المناخية؟
- هل يشكل اعتماد المملكة العربية السعودية على النفط في تمويل ميزانيتها تحدياً أمام رسمها للسياسة المحكومة للمناخ؟
- ما هي السياسات العامة المتبعة من قبل المملكة العربية السعودية لمواجهة ظاهرة التغيرات المناخية؟

**الفرضية:** إن فعالية هياكل الحوكمة باتت تؤثر بشكل كبير على تنفيذ سياسات التنمية العامة لمواجهة التغيرات المناخية الناشئة في منطقة الخليج العربي وتحديداً داخل المملكة العربية السعودية، ففي ظل ما تشهده منطقة الخليج العربي من تغيرات مناخية باتت تولد مجموعة من الآثار السلبية، فقد عملت الحكومات وصانعو السياسات العامة لتلك الدول، سيما المملكة العربية السعودية، على وضع استراتيجيات وخطط عمل تضمن الإدارة الفاعلة للمخاطر الناتجة عن هذه الظاهرة، على مستوى التطبيق والتكيف والاستدامة.

**المنهجية:** تم الاعتماد خلال كتابة هذا البحث على عدة مناهج علمية أهمها: المنهج التحليلي، إذ تم تحليل السياسات العامة التنموية تجاه التغير المناخي في منطقة الخليج العربي والمملكة العربية السعودية، والمنهج الاستقرائي عبر قراءة وملاحظة واقع منطقة الخليج العربي بشكل عام، والمملكة العربية السعودية بشكل خاص، ومدى تأثيرها بالظاهرة المناخية المستجدة.

**الهيكلية:** تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور أساسية، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، إذ تطرق المحور الأول للإطار المفاهيمي للدراسة، والمحور الثاني أخذ ظاهرة التغير المناخي في منطقة الخليج العربي، أما المحور الثالث فتناول حوكمة السياسات العامة في السعودية.

## المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

## أولاً/ تعريف "الحوكمة"

لقد أصبح مفهوم الحوكمة منذ نهايات القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين يشغل حيزاً واسعاً في النقاشات المهمة في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية (Katsamunski, 2016, p. 133)، إذ عرّف برنامج الأمم المتحدة للتنمية الحوكمة بأنها ممارسة إدارة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لكافة شؤون الدولة، ويشمل ذلك الآليات والعمليات والمسارات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفقون بين اختلافاتهم لتوزيع القوة وإدارة الموارد العامة بشكل فعال استجابة لحاجات المجتمع، وقد تبنت "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" تعريفاً موسعاً للحوكمة وهو "التنمية الإنسانية" إذ يركز على الفرد بدل الدولة، وبهذا اتجه هذا البرنامج إلى مجالات أكثر حساسية، كحقوق الإنسان ومكافحة الفساد والإصلاح القضائي والدعم التشريعي، بدل التركيز على تطوير الإدارة واللامركزية وتحديث الخدمات.

(حسين، 2015، صفحة 200)

تتطلب الحوكمة استجابة فعالة وسريعة لأي ظرف حرج تتعرض له الدولة سواء في القطاع العام أو الخاص أو الصحي أو الأمني أو الاجتماعي أو السياسي، الأمر الذي يتطلب جهوداً جبارة من قبل المؤسسات الحكومية وصانعي السياسات العامة التي يجب أن تتمتع بمستوى عالي من الحوكمة الرشيدة، الأمر الذي يزيدها (كمؤسسات) مشروعية أكبر وتكون مؤهلة للتنسيق بين جميع الجهات والقطاعات المتعددة في سبيل ضمان تقديم خدمات فعالة ومواجهة المستجدات بأكثر ثبات وقوة. (الأمم المتحدة م.، 2022، صفحة 53)

#### ثانياً/ مبادئ "الحوكمة"

ترتكز الحوكمة على عدد من المبادئ التي تستند عليها للتغلب على الفساد في الحكم أو التقليل منه، وهي: (حسين، 2015، صفحة 188)

1. وجود إطار قانوني تشريعي بالدولة يحمي حقوق الأفراد بالتساوي.
  2. العدالة بين جميع أفراد المجتمع وبشكل متكافئ ومتوازن.
  3. الشفافية بكل ما يصدر عن الجهات الرسمية صاحبة القرار من بيانات ومعلومات.
  4. الشفافية في محاسبة ومساءلة كافة المسؤولين.
  5. توفير سياسات تساهم في تجنب التعارض في المصالح بين الإدارات التنفيذية العليا.
- وعليه، فإن مبدأ الحوكمة الرئيسي يدور حول وضع ضوابط محددة تضمن نجاح عمل المؤسسات بالشكل الذي يضمن مصالح أفراد المجتمع، في ظل عمل مؤسساتي متكامل مبني على تقسيم المهام بين كافة الوحدات الإدارية من أجل القضاء على أوجه الفساد (المالية والإدارية والسياسية والاجتماعية)، وبما يضمن حقوق أفراد المجتمع والأجيال القادمة أيضاً.

#### ثالثاً/ تعريف "السياسة العامة"

تشكل دراسة موضوع السياسات العامة مطلباً ينبغي فهمه واستيعابه بشكل واسع ضمن الواقع المعاصر، حيث يؤدي إلى معرفة الأدوار الرسمية وغير الرسمية في عملية رسم السياسات، والقيام بالواجبات وتحقيق الأهداف، لأن السياسة العامة تمثل الدائرة المركزية التي تهتم المجتمع سواء "صحة، إسكان، تعليم، غذاء، طرقات، مواصلات، أمن، رفاه اقتصادي واجتماعي... إلخ"، وبما أن السلطة على كافة أفراد المجتمع تكون بيد الحكومة وتمارسها نيابة عنهم، لذلك فإنها تخطط وتنظم السياسة العامة التي تشتمل على أفعالها ودوافعها. (العزاوي، 2019)

تعرف "السياسة العامة" بأنها "ما تقرر الحكومة القيام به أو بعدم القيام به" (عبد القوي، 1989)، أو أنها مجموعة قرارات سياسية حكومية يتم إصدارها لتنفيذ البرامج والنشاطات العامة الهادفة إلى تحقيق الأهداف المجتمعية (Birkland, 2019)، ومن الممكن تقسيم أعمال الحكومة التي تعزم على القيام بها إلى أربعة مجموعات، الأولى تتمثل في تنظيم النزاعات والصراعات داخل المجتمع، والثانية تنظيم المجتمع لمواجهة النزاعات مع مجتمعات أخرى، والثالثة توزيع فوائد مادية على أفراد المجتمع، والرابعة تقوم الحكومة بجمع الضرائب من أفراد المجتمع، ويصب ذلك كله في خدمة المجتمع وتنظيم حياته بالشكل الأمثل. (عبد القوي، 1989)

ويمكن أن تعرف على أنها النشاطات "القوانين، اللوائح، المراسيم، الخطط، الأفعال، والسلوك" التي يتم اختيارها من قبل الحكومة خلال إدارتها للمجتمع، إذ تعمل الحكومة على صناعة السياسات العامة وتطويرها عبر إصدارها العديد من اللوائح والقوانين بالتعاون مع السلطة التشريعية، لتنظم بعد ذلك التعليمات والإجراءات المفسرة لها من قبل الإدارات والجهات التنفيذية. (العزاوي، 2019)

وتعني "السياسة العامة" إجابة لمجموعة من الأسئلة، من يحوز؟ على ماذا؟ متى وكيف، ماذا يريد؟ وكيف يتم الحصول عليه؟ وذلك عبر أنشطة متعلقة بالمزايا والقيم المادية بفعل النفوذ والقوة، فضلاً عن كونها تعتبر خارطة عمل الحكومة في أداء مهامها، كون الأخيرة تشكل سلطة ممارسة السيادة في الدولة عبر اتخاذ القرارات ورسم السياسات، بغية تحقيق النظام والأمن للمجتمع داخلياً وخارجياً، فهي باختصار "ما تفعله وما لا تفعله الحكومة". (سالم، 2019، الصفحات 22-23)

#### رابعاً/ خصائص "السياسة العامة"

تتميز السياسة العامة بمجموعة من الخصائص التي تساهم بدورها في إنجاح مخططاتها وأهدافها، وهي: (خضر، 2016)

1. تحقيق المصلحة الشعبية: إذ تسعى إلى ضمان تحقيق المصالح للمواطنين بالشكل الذي يناسب حاجاتهم، ويضمن لهم حقوقهم، لذلك لا تقتصر السياسة العامة على فئة معينة، بل تشمل كافة فئات المجتمع.
2. الاعتماد على مجموعة من الإجراءات المدروسة: والتي تساهم في تنفيذ كافة الأهداف الخاصة بها.

3. استخدام مجموعة من الموارد البشرية والطبيعية والصناعية والتي تساعد على ضمان الوصول إلى النتائج المطلوبة بنجاح.
4. الاهتمام في الجمع بين المؤسسات الحكومية كافة، وتوزيع المهام والوظائف عليها، لتطبيق السياسة العامة بنجاح.

#### خامساً/ مراحل "صنع السياسات العامة"

رغم التباين بين الدول في كثير من الأمور، إلا أن هنالك إطاراً عاماً للمراحل التي تعتبر منهاجاً لرسم السياسة العامة، وذلك وفقاً للمراحل التالية: (عبد القوي، 1989)

- تحديد المشكلة العامة والاعتراف بوجودها داخل المجتمع، سواء كانت حاجة أو هدفاً ينشده المجتمع يحتاج تدخل حكومي.
- إثارة الاهتمام الحكومي بالمسألة وإدراجها في جدول أعمال الحكومة والاعتراف بها والعمل على علاجها.
- بلورة السياسات ووضع المقترحات، أي عملية صياغة البدائل قصد التعامل والتكيف مع المشكلة.
- اختيار البديل الأفضل والمناسب لحل المشكلة. وذلك على شكل قرار رسمي أو قانون له صفة التشريع.
- تمويل السياسة العامة من خلال توفير الحكومة الاعتمادات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة.
- تنفيذ السياسة العامة وتحديد من يقوم بتنفيذها، وما هي أهم نتائج هذه السياسات.
- تقييم النتائج من خلال مقارنتها بالأهداف المرسومة، ومعرفة إذا ما تم حل المشكلة كما خطط لها.

#### سادساً/ فواعل "صنع السياسات العامة"

تساهم الفواعل الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة من خلال الأدوار المختلفة الموكلة لكل واحدة منها وبنسبة مشاركة مختلفة وفقاً للنظام السياسي، وتنقسم إلى:

1. "الفواعل الرسمية في صنع السياسة العامة"، وتشمل الآتي: (قرووف وجرادي، 2012، الصفحات 109-118)
  - السلطة التشريعية: تبرز العلاقة بين السياسة العامة والسلطة التشريعية في قيام الأخيرة بدور أساسي في تشريعها للقوانين والخطط في رسم سياسة معينة أو مواجهة مشكلة معينة.
  - السلطة التنفيذية: تكمن مهمة السلطة التنفيذية في عملية "صنع السياسة العامة" على المستوى الداخلي والخارجي للبلد، ذلك من خلال تقديم مشاريع القوانين للبرلمان، فضلاً عن اعتبارها المسؤول عن تنفيذ السياسة العامة.
  - السلطة القضائية: يتباين دور السلطة القضائية في العملية السياسية في مراقبة وتقييم تنفيذ السياسات العامة وتفسير القوانين التي تفصل فيها، ولها تأثيرها في محتوى وطبيعة السياسة العامة.
  - الأجهزة الإدارية: للجهاز الإداري دور حيوي في "تنفيذ السياسات العامة" انطلاقاً من المعلومات المهمة والكافية عن السياسة العامة، "فالجهاز الإداري يعد العصب الرئيس في الدولة الحديثة، وهو المنفذ الأكثر فاعلية للأهداف التي تضعها السلطة السياسية، لذلك تم تنظيم العلاقة بين الجهاز الإداري وسلطته وبين السلطة السياسية في الدول الحديثة وفق القواعد القانونية النابعة من الإدارة الاجتماعية لتحقيق أهداف المجتمع السياسي".
2. "الفواعل غير الرسمية في صنع السياسات العامة": تمارس "الفواعل غير الرسمية" دوراً مؤثراً على "عملية صنع السياسات العامة" انطلاقاً من الضغط على السلطة، وأن نسبة مشاركة كل فاعل ترتبط بقدر الحرية وقدرة التأثير والعلاقات مع السلطات الرسمية والأهمية التي تتمتع بها لدى النظام السياسي، وتنقسم إلى: (سالم، 2019، صفحة 25)
  - الأحزاب السياسية: يتمثل دور الأحزاب السياسية في عملية صنع السياسة العامة من خلال ممارستها التأثير على الكتل البرلمانية للتعبير عن المطالب والحاجات العامة، إذ تعمل على تحويل مشاكل المجتمع إلى برنامج أو خطة عمل وإيصالها إلى صانعي السياسة العامة.
  - جماعات المصالح: يكمن "دور جماعات المصالح في صنع السياسة العامة" من خلال قيامها بالدفاع عن مصالح وأفكار أفرادها وعن المبادئ التي يتبنونها، فضلاً عن توجيهها لسياسة الدولة بما يخدم المصالح هذه.
  - الرأي العام: للرأي العام تأثير مباشر وغير مباشر وبشكل (علاقة دائرية) في "صنع السياسة العامة"، وذلك وفق طبيعة "النظام السياسي" والقضية أو المشكلة المستجدة.
  - وسائل الإعلام: تلعب وسائل الإعلام دوراً حيوياً في "صناعة السياسة العامة"، عبر اهتمامها بالأمور ذات العلاقة بالمجتمع، إذ تنقل جميع مطالبهم إلى الحكومة بغية البحث والاحاطة بالمشاكل والأحداث هذه، والتوصل إلى حل مرضي، فضلاً عن توجيهها للرأي العام إزاء السياسة العامة. وعليه، فإن الفواعل الرسمية وغير الرسمية لها دورها في التأثير على صناعة السياسة العامة، ويمكن عدها جزءاً أساسياً من السياسة العامة، وإن التعامل مع الفواعل غير الرسمية من قبل الحكومة يتطلب التعامل بدبلوماسية ومهارة لتجنب التصادم وإحداث شرخ يؤثر على استقرار المجتمع.

## المحور الثاني: ظاهرة التغير المناخي في منطقة الخليج العربي

يمثل تغير المناخ ظاهرة بيئية- ثقافية- سياسية معقدة تستوجب إعادة التفكير بجدية في أنفسنا، والعلاقة بين المجتمعات، فضلاً عن الأنظمة السياسية والاجتماعية والفيزيائية الحيوية (Cameron, 2011, p. 84)، ويستخدم مصطلح التغير المناخي لوصف التغيرات المنهجية ذات الدلالة الإحصائية للحالة المتوسطة لعناصر المناخ "مثل هطول الأمطار أو درجة الحرارة أو الرياح أو الضغط" أو في قلبه، والذي قد يستمر على مدى فترة زمنية محدودة (عقود أو أكثر)، كما أنه قد يكون تغييراً طويلاً المدى في أنماط الطقس العالمية، والذي يرتبط بشكل خاص بارتفاع درجات الحرارة، وهطول الأمطار، والعواصف، وهذه التناقضات في النظم المناخية هي نتيجة محتملة لتأثير "غازات الاحتباس الحراري" التي تتمركز في الغلاف الجوي، وتشمل تأثيرات التغيرات المناخية، ارتفاعاً في مستوى سطح البحر ودرجة حرارته، وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث وحرائق الغابات التي باتت متعددة في السنوات الأخيرة، وفترات الجفاف الطويلة في بعض المناطق، وزيادة مدة العواصف وشدها. (ابو غزلة، 2022)

وقد تعاني عدة بلدان من المؤثرات السلبية للطقس والتي يفاقمها "التغير المناخي"، فمثلاً وضع الجفاف طويل الأمد في جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، والأعاصير المدارية التي تكتسح جنوب شرق آسيا، فضلاً عن موجات الحر القاتلة في أوروبا وحرائق غابات كوريا الجنوبية، وما تشهده منطقة الخليج العربي اليوم من تغيرات مناخية وما قد تسببه هذه التأثيرات من مخاطر، ويعد ذلك بمثابة الإنذار المبكر لأحداث أكثر خطورة في حال عدم معالجتها بالسرعة الممكنة، إذ تحذر "الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)" من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية، حيث يجب أن تبلغ ذروتها في 2025 على أبعد تقدير، والسعي لتخفيضها بنسبة (43%) بحلول عام 2030 للحد من ارتفاع درجة الحرارة عالمياً إلى ما أقصاه (1,5 درجة مئوية) لتجنب وقوع كارثة حقيقية. (العفو الدولية، 2023)

وللدول الخليج العربي نصيب من تأثيرات التغير المناخي وما قد يصيبها من أضرار بسببه، مما يجعلها أمام مشكلتين لا بد من حلها قبل أن تقع أضرارهما فعلياً، الأولى: توقع انخفاض الإقبال على الوقود الأحفوري للتقليل من الانبعاثات الحرارية، الأمر الذي قد يهدد استقرارها السياسي، والثانية: هي ارتفاع درجة حرارة الأرض للحد الذي يجعل هذه الدول غير صالحة للعيش البشري وفق صحيفة واشنطن بوست، وبما أن النفط شريان حياة منطقة الخليج العربي، فإن أزمة تغير المناخ قد تخلق لها مشكلة وجودية، إذ تعد أرباحها المتحصلة من مبيعاتها للوقود الأحفوري أساس استقرارها السياسي، ودعمها المحلي، وتوسيع نفوذها الإقليمي، وتكوين جيوشها الوطنية، وتوفيرها للمواطنين وظائف مريحة في القطاع العام، ورعاية صحية مجانية وتعليماً راقياً، ووقوداً مدعوماً ومعاشات تقاعدية سخية، وهذا يشمل دول الخليج الستة السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والبحرين وعمان. (حسن، 2021)

لذلك يتطلب من جميع تلك الدول المتأثرة بالتغير المناخي اتباع سياسات محكمة للمناخ تشمل كافة المستويات، وهي عملية مستمرة من المفاوضات والمناقشات التي تشارك فيها الحكومات الوطنية والمحلية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والجهات الاجتماعية الفاعلة الأخرى لاتخاذ الإجراءات الفورية بغية التصدي لتلك التغيرات، والاستفادة من الفرص في ظل الإمكانيات المتوفرة، وتكون عملية صنع القرار فيها مرنة وقابلة للتكيف، وعلى المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، كما في الشكل أدناه.



الشكل (1): يوضح الجهات الفاعلة في حوكمة سياسات التغير المناخي

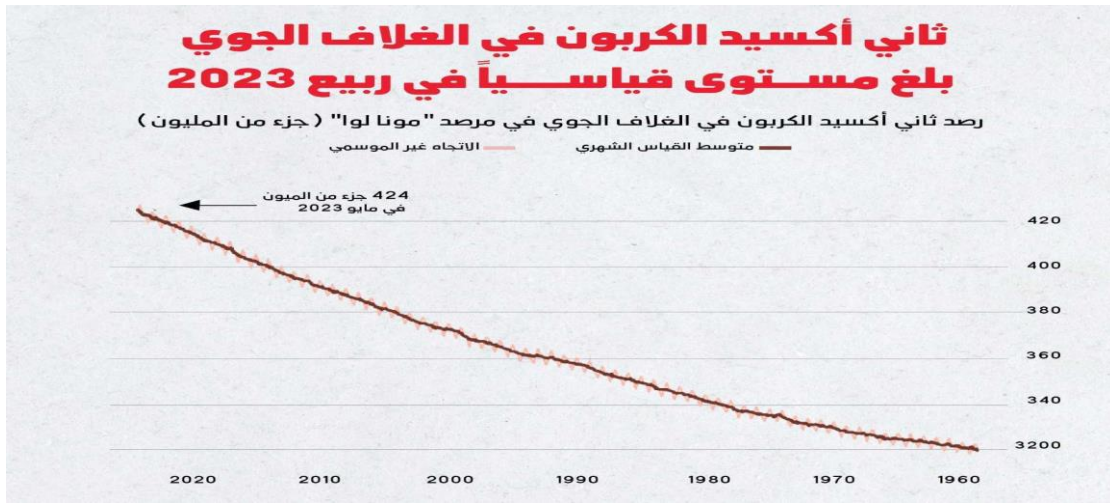
المصدر: (الأمم المتحدة م..، 2022)

ويعد تغير المناخ القضية الحاسمة حالياً على مستوى العالم عموماً، والخليج العربي خصوصاً، إذ إن تأثيراته واسعة وغير مسبوقه، حيث تهدد أنماط الطقس المتغيرة إنتاج الغذاء مثل التصحر وارتفاع درجات الحرارة العالمية وارتفاع مستويات ثاني أكسيد الكربون، بينما يؤدي ارتفاع مستويات سطح البحر أيضاً إلى زيادة المخاطر. إن حدوث فيضانات كارثية، وصعوبة التكيف مع هذه الظروف، سيجعل التأثيرات المستقبلية أكثر صعوبة وتكلفة في حال لم تتخذ الاحتياطات اللازمة. (الأمم المتحدة، السلام والكرامة والمساواة على كوكب ينعم بالصحة)



الشكل (2): يوضح درجة حرارة البحر عند أعلى مستوى عام 2023 في العالم

المصدر: (فيريس، 2023)



الشكل (3): يوضح ارتفاع مستويات ثاني أكسيد الكربون إلى مستويات قياسية عام 2023 في العالم

المصدر: (فيريس، 2023)

لقد أرجعت منظمة الأمم المتحدة أسباب هذا التغير في العالم ومنطقة الخليج العربي إلى الآتي: (الأمم المتحدة، السلام والكرامة والمساواة على كوكب ينعم بالصحة)

1. هناك علاقة مباشرة بين تركيز الغازات الدفينة في الغلاف الجوي للأرض ومتوسط درجة الحرارة العالمية للأرض.
  2. منذ عصر الثورة الصناعية، زادت تركيزات الغاز بشكل مطرد مع ارتفاع درجات الحرارة العالمية.
  3. يؤدي حرق الوقود الأحفوري إلى إنتاج كمية كبيرة من غاز ثاني أكسيد الكربون (CO2)، وهو غاز يسبب حوالي ثلثي الغازات الدفينة.
- والغازات الدفينة هي عبارة عن غازات موجودة في الغلاف الجوي تقوم بامتصاص الأشعة تحت الحمراء المرتدة من سطح الأرض نتيجة لضوء الشمس، ويوجد منها أربعون نوعاً، حسب تقديرات اللجنة الدولية المكلفة بمتابعة تطور المناخ، وإن امتصاص هذه الغازات- التي من أكثرها شيوعاً ثاني أكسيد الكربون وبخار الماء والميثان وأحادي أكسيد الأثريت والأشعة تحت الحمراء المرتدة من سطح الأرض- يؤدي إلى تراكم كميات كبيرة منها في الغلاف الجوي، وهو ما يحدث أثراً حرارياً مباشراً على كوكب الأرض بحكم قرب الغلاف الجوي من سطح الأرض، الأمر الذي ينتج عنه ظاهرة

الاحتباس الحراري. (الجزيرة، 2015)

لقد تعهدت السعودية والإمارات والبحرين، بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري داخل حدودها مع الحفاظ على صادراتها من الوقود الأحفوري إلى الخارج، إذ أعلنت السعودية التي تغطي نحو عُشر الطلب العالمي على النفط، عن خفض انبعاثات غازات الدفيئة أثناء استضافتها أول منتدى رئيسي لتغير المناخ، وحدد ولي العهد عام 2060 ليتم تحقيق هذا الهدف؛ كان ذلك إعلاناً ذا أهمية بالفعل يصدر عن دولة يبلغ احتياطها النفطي نحو 265 مليار برميل بقيمة 22.5 تريليون دولار بالأسعار الحالية، وتيرى دول الخليج العربية التي تتعهد بانبعاثات "صفرية" نفسها لتكون جزءاً من صناعة الطاقة النظيفة التي تبلغ تكلفتها عدة تريليونات من الدولارات، حتى مع استمرار جنحها الأرباح من النفط والغاز. (حسن، 2021)

ووفقاً للتقرير الصادر عن المركز الأطلسي بالولايات المتحدة الأميركية، فإن هنالك عدداً من الفرص في سياق ملف التغيرات المناخية، تُبشر بتحول العالم بشكل تدريجي من "المرحلة التنافسية إلى المرحلة "التعاونية"، عبر التسارع في تمويل التكيف مع المناخ، إضافة إلى أن أحد أهم نتائج "مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ COP27" الذي حصل عام 2022 في مدينة شرم الشيخ المصرية، أنه وضع مساراً للمضي قدماً لتحقيق الهدف العالمي للتكيف، وقد شهد تعهدات بقيمة 230 مليون دولار لتمويل عمليات التكيف من قبل الحكومات ووكالات التنمية لمساعدة الدول في التكيف مع التغير الحاصل في المناخ، فضلاً عن الإعلان عن أجندة شرم الشيخ للتكيف، لتعزيز الصمود في المناطق الأكثر عرضة لتغير المناخ في العالم بحلول العام 2030. (عربية، 2023)

وفي منتدى المبادرة الخضراء السعودية في الرياض، قال (جون كيري) مبعوث الرئيس الأمريكي جو بايدن للمناخ، إن العمل المناخي يمكن أن يخلق "أكبر فرصة سوق عرفها العالم على الإطلاق، وأضاف أن هذا سيكون أكبر تحول حدث على الإطلاق على هذا الكوكب، منذ الثورة الصناعية، إذا فعلنا ذلك. وتقول (إيلين والد)، الزميلة البارزة في المجلس الأطلسي، إن التعهدات بالوصول إلى "الصفر" تمكن النخبة الحاكمة في الخليج بشكل حاسم من ممارسة نفوذها في مؤتمرات مثل COP26، إذ يتم صياغة سياسات العمل المناخي، وتضيف أنه "من المهم بالنسبة للسعوديين أن يجلسوا على الطاولة وأن يؤخذوا على محمل الجد في هذه المؤتمرات لأنهم بهذه الطريقة سيكون لهم رأي في المسألة". (حسن، 2021)

وبحسب دراسات بعض الخبراء، فإن "الاقتصاد الدائري للكربون" القائم على سحب الكربون من الانبعاثات والهواء وإعادة استخدامه في منتجات أخرى مثل الوقود والأسمدة، من الممكن أن يساعد في التخفيف بشكل كبير من كمية التلوث، وتقول مديرة برنامج الاقتصاد والطاقة في معهد الشرق الأوسط في واشنطن (كارين يونغ) لوكالة فرانس برس "قد لا يبدو الاقتصاد الدائري للكربون رائعاً لأولئك الذين يدفعون نحو التخلي عن استخدام المشتقات النفطية، ولكنه طريقة منطقية لإنتاج وقود منخفض الانبعاثات أو عديم الانبعاثات". (حسن، 2021)

إن السنوات المحصورة بين عامي (2015-2023) وصلت فيها درجات الحرارة العالمية سنوياً إلى ما لا يقل عن (درجة مئوية واحدة) فوق مستويات ما قبل الصناعة، وأكدت منظمة الأرصاد الجوية احتمالية الزيادة عن (1.5 درجة) بصورة مؤقتة، وفق ما جاء في اتفاق باريس للمناخ. (الأمم المتحدة، السنوات الثماني الماضية كانت الأكثر سخونة على الإطلاق، 2023)

وأكد تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في (20 مارس 2023) أن الخيارات الفعالة متوفرة، ولابد من وضعها موضع التنفيذ بأسرع وقت للتقليل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتكيف مع التغيرات المناخية الناتجة عن النشاطات البشرية، وبشدد التقرير على الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات أكثر طموحاً، كما يُظهر أنه إذا تحركنا الآن، فلا يزال بإمكاننا تهيئة مستقبل مستدام صالح للعيش للجميع. (الأمم المتحدة، 2023)

وهو الأمر الذي دفع شركات الطاقة الخليجية، مثل أرامكو السعودية وأدنوك في أبوظبي وقطر للطاقة، إلى المضي قدماً في الجهود المبذولة للحد والتقليل من الانبعاثات وتعزيز استثمارات المنتجات البتروكيمياوية المستخدمة في الأسمدة والبلاستيك والمطاط والبولييمرات الأخرى. وتتوقع منظمة أوبك أن الدفع نحو استخدام الطاقة البديلة والمتجددة سيؤذن بدخول عصر انخفاض الطلب على النفط في بعض أنحاء العالم، إلا أنه سيظل المصدر الأول للطاقة حتى عام 2045 على الأقل. وتتوقع أن من بين 2.6 مليار سيارة بحلول عام 2045 ستعمل 720 منها بالكهرباء. (حسن، 2021)

#### المحور الثالث: حوكمة السياسات العامة في السعودية

تعد السياسات العامة من الأولويات المهمة للحكومات في كافة الدول مهما اختلف شكل النظام السياسي، إذ تلازم السياسة العامة عمل تلك الأنظمة، لأن المجتمع الخاضع تحت رعاية النظام السياسي يحتاج إدارة فاعلة للنهوض به إلى المستوى الذي يضمن له كافة متطلباته وتلبية حاجياته، فضلاً عن تنظيم كافة التزامات المجتمع تجاه الحكومة والنظام، وهذا يتطلب مجموعة من الإجراءات والخطوات التي تحقق ذلك من وضع ورسم سياسات عامة مستدامة تقف على نقاط الضعف وتتمكن من علاجها وحلها بأفضل وأسرع الطرق واختيار البدائل المناسبة تجاه ذلك.

#### أولاً: أبعاد رسم السياسات العامة في السعودية

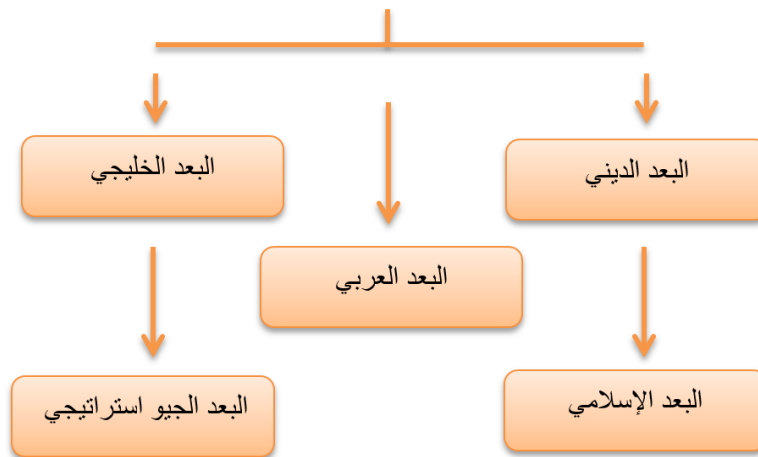
للجهود المحلية المبذولة في مكافحة مشكلة التغير المناخي داخل المملكة العربية السعودية أهمية كبيرة، وهنالك مجموعة من المؤسسات يقع على عاتقها وضع تدابير لحل مشكلة التغير المناخي، منها الإدارات المحلية، فوفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقوم تلك الإدارات بما يقارب الـ 70% من



الإجراءات اللازمة للحد من أضرار التغير المناخي، و 90% من الإجراءات اللازمة لمساعدة المواطنين على التكيف مع الآثار المترتبة عليه، إذ إن مهام الإدارات المحلية وصانعي السياسات العامة داخل الدولة، من تخطيط وتصميم للمجتمعات الحضرية، وتنفيذ وسائل النقل، وتخطيط استخدام الأراضي، وإنشاء وإصلاح البنية التحتية وتحقيق التنمية المستدامة، فضلاً عن الرقابة التنظيمية وتطبيق القوانين وتوفير الخدمات، هذه الوظائف تجعل الإدارة المحلية تتربع على الخطوط الأمامية لأي جهود مبذولة في الحد من التغير المناخي. (صغير، 2023)

وتنطلق محاور رسم السياسة العامة السعودية من مجموعة من الأبعاد التي تأخذها بعين الاعتبار عند اقرار السياسات العامة وهي: (الدعجة و العلي، 2021، صفحة 19)

- البعد الديني: بما أنها مكان وحي الدين الاسلامي ولأهمية موقع الحرمين الشريفين فيها، فإن النظام السياسي يستمد شريعته من الكتاب والسنة النبوية.
- البعد الخليجي: كونها عضو مجلس التعاون الخليجي منذ عام 1981، وعملت ضمن النطاق الخليجي وما يربطها بالمنطقة من روابط قرابة ونسب وجوار تاريخي، وما سبق وأن عقدته من اتفاقيات مع دول الخليج سواء اتفاقيات سياسية وأمنية ودفاعية.
- البعد العربي: تؤمن السعودية بالعمل العربي المشترك وتوحيد الجهود تجاه القضايا العربية وهي عضو جامعة الدول العربية منذ 1945.
- البعد الإسلامي: تسخر السعودية جميع مواردها وطاقتها في خدمة الدول الاسلامية وقضاياهم لتحقيق الترابط والتكامل.
- البعد الجيو استراتيجي: إذ تتمتع السعودية بموقع استراتيجي بين القارات الثلاث، فضلاً عن ما تحتويه من موارد استراتيجية مثل النفط والغاز، فهي أكبر مصدر للبترول ولها احتياطي نفطي هائل.



الشكل (4): يوضح أبعاد رسم السياسة العامة السعودية

المصدر: من إعداد الباحثين.

بذلك، يأخذ صناع القرار هذه الأبعاد بعين الاعتبار عند رسم السياسات العامة بشكل عام، وما يتعلق برسم سياسات التغير المناخي وتأثيره بشكل خاص، إذ أسهم الخبراء السياسيون والعلميون بوضع مجموعة من الحلول وتطويرها لمواجهة التغير المناخي، تندرج هذه الحلول تحت قسمين رئيسيين، الأول: التخفيف من حدة التغير المناخي، عبر إبطاء معدل التغير المناخي من خلال خفض معدل انبعاثات الغازات الضارة، والثاني: التكيف، وذلك بتهيئة تجهيزات متقدمة لمساعدة البشرية على التكيف مع آثار التغير المناخي، بإقناع أفراد المجتمع بإحداث طفرة وتغيير كبيرين في أسلوب حياتهم الحالي، بالإضافة إلى حثهم على إعادة تقييم علاقهم المباشرة ببيئتهم العمرانية المحيطة. (صغير، 2023)

#### ثانياً: حوكمة السياسات العامة السعودية للتغيرات المناخية

لقد أولت المملكة العربية السعودية اهتماماً كبيراً بمسألة التغير المناخي، إذ شرعت الجهات المعنية برسم وتنفيذ السياسة العامة برسم سياسات محكومة للحد من التأثيرات السلبية التي تترتب على البيئة الداخلية نتيجة التغيرات المناخية، إذ أكد وزير الدولة للشؤون الخارجية عضو مجلس الوزراء ومبعوث شؤون المناخ في المملكة عادل بن أحمد الجبير، استمرار اهتمام والتزام المملكة بالتعاون مع جميع الشركاء الدوليين والإقليميين لمكافحة التغير المناخي والإسهام في تحقيق المستهدفات العالمية لإيجاد بيئة أفضل للأجيال القادمة. وترأس الجبير وفد المملكة المشارك في منتدى الاقتصادات الكبرى حول الطاقة والمناخ (MEF) 2023- الذي دعا إليه وافتتحه الرئيس جوزيف بايدن رئيس الولايات المتحدة الأميركية- وافتتح كلمة



السعودية بالتأكيد على العمل بشكل جاد وتحقيق استجابة دولية مشتركة وفاعلة، وبذل الجهود لمواجهة التغير المناخي واستعرض جهود المملكة، ومبادراتها المحلية والدولية والإقليمية لمواجهة التحديات المناخية واستشعار رؤيتها 2030 لتلك التحديات من خلال جعل البيئة والتنمية المستدامة من الأهداف الرئيسية لها، واشتملت الرؤية على مرتكزات رئيسية تمثلت بحماية البيئة وتقليل آثار التغير المناخي، وزيادة الاعتمادية على الطاقة النظيفة وتخفيف انبعاثات الكربون، فضلاً عن تشجير المملكة ورفع نسبة الغطاء النباتي فيها. (العربية، 2022)

يرى أحمد الدروبي، مدير حملة (السلام الأخضر) في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أن السعودية لا تزال معقل عصر الوقود الأحفوري رغم "مبادراتها الخضراء" ومشاريعها المتجددة للطاقة التي تمثل الجزء البسيط من استثمارها الذي يواصلون ضخه في صناعة الوقود التقليدي". ويضيف لفرانس برس أن "موقع السعودية الاستراتيجي، يسمح لها بمواصلة الاستثمار بشكل آمن في الوقود الأحفوري مع مراعاة التأثيرات على المناخ في أفضل الأحوال". (حسن، 2021)

وترتبط السياسات العامة التنموية والمستدامة التي تعتمد عليها السعودية مع أسعار النفط العالمية، نظراً لما يلعبه النفط من دور بارز في إجمالي الناتج المحلي، ويشكل بحوالي 62% من إيرادات الميزانية حسب إحصائية 2016، أي أن أي تغيير بأسعار النفط العالمية يؤثر تأثيراً مباشراً على الاقتصاد السعودي، وفي ظل ما تشهده المنطقة الخليجية من تغييرات مناخية، فإن السياسات العامة لدول الخليج عامة، وللسعودية خاصة، لا بد لها أن تتغير بالشكل الذي يقلل من الاعتمادية على النفط في تمويل الميزانية من جهة، والتقليل من الانبعاثات من جهة أخرى، لذا ستتجه نحو سياسات بديلة، منها على سبيل المثال: (الدعجة و العلي، 2021، صفحة 20)

- التنوع في مصادر الدخل غير النفطية، والتقليل من الاعتماد على النفط من خلال تبني سياسات جديدة وتنموية فاعلة.
  - تعزيز استثمارات المنتجات البتروكيمياوية المستخدمة في الأسمدة والبلاستيك والمطاط والبوليمرات الأخرى.
  - زيادة المساحات الخضراء للتقليل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتكيف مع التغيرات المناخية الناتجة عن النشاطات البشرية.
- في نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، تبنت المملكة العربية السعودية مبادرة "اقتصاد الكربون الدائري"، هدفها الأساسي تعزيز استقرار وأمن الأسواق والوصول إلى الطاقة وإدارة الانبعاثات الضارة، وتتضمن المبادرة 4 عناصر رئيسية، وهي "RS4"، وتعني التقليل من الانبعاثات، عبر خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وإعادة الاستخدام عبر تحويل الانبعاثات الضارة إلى مواد خام مفيدة للصناعات من خلال تقنية احتجاز الكربون وإعادة استخدامه، وإعادة التدوير بالاعتماد على العمليات الطبيعية، والتحلل بما في ذلك استخدام حاملات الطاقة مثل (الميثانول والأمونيا والهيدروجين) التي تعد بمثابة دورة طبيعية، والإزالة عبر استخدام تقنيات وابتكارات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والنوعية، إضافة إلى إزالة الانبعاثات من الغلاف الجوي الذي يدور حول تطبيق الاستخلاص الطبيعي للكربون وتخزينه واستخلاصه من الهواء مباشرة للقضاء على الانبعاثات. (الشرق، 2022)

وتعمل المملكة العربية السعودية على تأسيس صندوق للاستثمار بخصوص تقنيات الاقتصاد الدائري للكربون في المنطقة، إضافة إلى مبادرة عالمية تسهم في تقديم حلول الوقود النظيف لتوفير الغذاء لأكثر من (750) مليون شخص بالعالم، فضلاً عن سعيها لتأسيس مركز إقليمي للإنذار المبكر يختص بالعواصف، ومركز إقليمي للتنمية المستدامة للثروة السمكية، وإنشاء برنامج إقليمي لاستمطار السحب، وحماية البيئة وتقليل آثار التغير المناخي، وزيادة الاعتمادية على الطاقة النظيفة وتخفيف انبعاثات الكربون، فضلاً عن تشجير المملكة ورفع نسبة الغطاء النباتي فيها. (الشرق، 2022)

كما حدد المركز الإقليمي للتغير المناخي في المملكة العربية السعودية أهدافه التي يعمل على تحقيقها في أقل وقت ممكن لمواجهة "ظاهرة التغير المناخي" وكما يأتي: (المركز الوطني للأرصاد، 2023)

1. جمع أبحاث علوم المناخ لدراسة مدى تأثير الطقس بالتشجير الناتج عن مبادرات السعودية الخضراء.
  2. دراسة وإحاطة موارد الطاقة المتجددة لقياس تأثيراتها على انبعاثات الكربون مستقبلاً في ظل تغيرات المناخ الحاصلة.
  3. المساعدة في تحسين البيانات المناخية لتوفير أفكار وخطط مساهمة للمملكة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.
- وقد نجحت المملكة العربية السعودية في إدراك جميع التحديات والقدرة على الإحاطة بها وتعريفها عبر برامج شاملة وتغيرات تنظيمية على المستوى المحلي، إذ أطلقت في 25 نيسان 2016 "رؤية 2030"، التي سعت بموجها إلى خفض الاعتماد التقليدي على النفط بشكل كبير، مما يساعدها على تحويل مسار اقتصادها إلى اقتصاد صديق للبيئة بشكل أكبر، وتخفيض درجة تركزه حول النفط، فضلاً عن مضها قدماً إلى خفض انبعاثات الكربون السنوية لتصل إلى 130 مليون طن بحلول عام 2030 عبر الاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة، بما في ذلك مشاريع الطاقة الشمسية، ومبادرة "الشرق الأوسط الأخضر" التي تم إطلاقها عام 2021 لتنسيق الجهود ومواكبة التطورات الإقليمية والدولية، والإسهام في تحقيق الأهداف العالمية لمجابهة "التغيرات المناخية"، عبر إطلاق أكبر خطة لإعادة التشجير في العالم، هدفها زراعة 50 مليار شجرة في الشرق الأوسط. (صغير، 2023)

## الشكل (5): يوضح رؤية 2030 في السعودية

+++

المصدر: "من إعداد الباحثين بالاعتماد على": (العاظمي)

ومن أبرز النتائج لمبادرة السعودية للتصدي لظاهرة تغير المناخ وحماية البيئة وفق رؤية 2030 الآتي: (2030، 2023)

- في عام 2022 تم توصيل 700 ميغا واط من طاقة الرياح والطاقة الشمسية بالشبكة الكهربائية.
- تمت زراعة 18 مليون شجرة، واستصلاح 60 ألف هكتار من الأراضي عام 2022.
- زيادة مساحة المحميات السعودية بمقدار 4 أضعاف مساحتها السابقة.
- إعادة توطين 1200 حيوان مهدد بالانقراض في 15 موقعاً مختلفاً في السعودية.
- 17 مشروع للطاقة المتجددة قيد التطوير، وبطاقة 13.76 جيغا واط.
- سيتم إنجاز أكبر مشروع هيدروجين نظيف في العالم بحلول عام 2026.
- ما يقارب 30% من المناطق البحرية والبرية ستصبح محميات طبيعية عام 2030.
- 600 مليون شجرة ستتم زراعتها في عام 2030 في مختلف أنحاء السعودية.

وتحت مظلة رؤية المملكة 2030 أيضاً، أصدر برنامج التحول الوطني في شباط 2024 تقريره السنوي لعام 2023 بعنوان "أثر نلمسه"، والذي يقدم لمحة شاملة عن الإنجازات المهمة التي تحققت في عام 2023 نحو تحقيق طموحات الرؤية وأهدافها، ويسلط هذا التقرير الضوء على القطاعات الرئيسية التي يستهدفها البرنامج، والتي تشمل الحفاظ على البيئة وإرساء الأمن الغذائي والمائي المستدام، والنهوض بتنمية المجتمع والقطاع غير الربحي، وتسهيل الاندماج المجتمعي في القوى العاملة وتعزيز جاذبيتها، فضلاً عن التحول الرقمي الذي يلعب دوراً حاسماً في تمكين القطاع الخاص وتعزيز الشراكات الاقتصادية مع دفع التميز في الأداء الحكومي، علاوة على ذلك، يعرض التقرير المبادرات التي قام بها البرنامج، ويسلط الضوء على الإنجازات الملحوظة الناتجة عن هذه المساعي، مع أكثر من 300 مبادرة تقودها سبع وزارات- وزارة الاقتصاد والتخطيط، وزارة البيئة والمياه والزراعة، وزارة العدل، وزارة التجارة، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزارة الموارد البشرية والاجتماعية والتنمية ووزارة الاستثمار- إلى جانب مشاركة أكثر من 50 جهة أخرى. (السعودية، 2024)

ويبرز برنامج التحول الوطني باعتباره من أول برامج إنجاز رؤية 2030 في المملكة، إذ يضم أكبر عدد من الأهداف الاستراتيجية المخصصة له، فمن إجمالي 96 هدفاً، تم تخصيص 34 هدفاً للبرنامج، وهو ما يمثل أكثر من 35% من أهداف الرؤية، وتعطي هذه الأهداف الأولوية لتطوير البنية التحتية وخلق بيئة مواتية للقطاعات العامة والخاصة وغير الربحية لتحقيق رؤية المملكة 2030. (الرياض، 2024)

ومن بين ما تم تحقيقه وفق هذا البرنامج الآتي: (الوطني، 2023)

- إنشاء خمسة مراكز بيئية، واستحداث خمسة أنظمة للبيئة والمياه والزراعة وإدارة النفايات والأرصاء.
- زيادة نسبة المساحات المحمية إلى 18.8% عام 2023 مقارنة بـ 4.3% عام 2016.
- تأهيل أكثر من 192 ألف هكتار من الغطاء النباتي.
- زيادة نسبة التوقع والإنذار المبكر للأخطار الجوية قبل ثلاثة أيام من 60% عام 2017 إلى 18.14% عام 2023.
- استحداث مركزين لزيادة الجهود البيئية: "المركز الإقليمي للتحذير من العواصف الغبارية والرملية" و"مركز التغير المناخي".
- إنشاء وحدة مركزية لمراقبة جودة الهواء تغطي جميع مدن المملكة.
- تحقيق مستويات قياسية عالمية في إنتاج المياه المحلاة لتصل إلى أرقام غير مسبقة بطاقة بلغت 11.5 م3 يومياً.
- زيادة طاقة تخزين الحبوب لمواجهة الأزمات الغذائية، إذ ازدادت الطاقة التخزينية للقمح مثلاً من 2.5 مليون طن عام 2016 إلى 3.5 مليون طن عام 2023.

- ارتفاع نسبة الشركات الكبرى المتخصصة ببرامج المسؤولية الاجتماعية من 30% عام 2018 إلى 64.8 عام 2022.

- حققت المملكة عام 2023 المركز الأول على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الاستثمار بنسبة 52%، وبقيمة 5.2 مليار ريال.
- حصلت المملكة على مراتب متقدمة عالمياً عام 2023، إذ جاءت في المرتبة 3 من حيث الأداء الاقتصادي، والمرتبة 11 من حيث كفاءة الحكومة، والمرتبة 13 من حيث كفاءة العمال، والمرتبة 34 على مستوى البنية التحتية.
- نمو الاستثمار الأجنبي من 495 عام 2016 إلى 795 مليار ريال عام 2023.
- ازدادت نسبة نمو المنظمات غير الربحية من 0% عام 2015 إلى 173.4% عام 2023، والعاملة منها في المجالات التنموية من 26% عام 2015 إلى 85.5% عام 2023.
- ارتفاع مؤشر التحول الرقمي الحكومي من 45% عام 2019 إلى 85.53% عام 2023.

وتجدر الإشارة إلى أن جهات صنع وتنفيذ السياسات العامة في السعودية تتمثل بشكل رئيسي بمجلس الوزراء (المنبثق منه مجلس الشؤون السياسية والأمنية ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية) الذي يرأسه الملك، ومجلس الشورى من خلال إبداء رأيه ومشورته في السياسات والمشاريع العامة التي يعرضها عليه مجلس الوزراء، إضافة إلى السلطة القضائية من خلال مراجعة ما يحال لها من بعض المؤسسات الحكومية المنفذة للسياسات العامة في المنازعات التي قد تنشأ بينها أو بينها وبين المواطنين، فضلاً عن مساهمة النقابات والاتحادات والمنظمات- مثل منظمات رجال الأعمال- والجهات غير الرسمية- مثل شيوخ القبائل والعلماء- في رسم وتنفيذ السياسة العامة بشكل غير مباشر، كونها جزءاً من النظام الاجتماعي السعودي. (الدعجة و العلي، 2021، الصفحات 16-19)

لقد أعطى صانعو السياسات العامة السعوديون الاهتمام الكبير لمسألة تحقيق المساواة في المجتمع كأداة فاعلة لتحسين المجتمع وتقليل آثار التغير المناخي التي قد تؤثر على بنيته الاجتماعية ومستواه الاقتصادي، عبر استيعاب المرحلة والتمكن من الإحاطة بكافة الأدوات التي تخولهم تقييم أثر السياسات التي هي قيد التطوير في ظل ما أنتجته التغيرات المناخية، بما في ذلك عند نهاية تطبيق هذه السياسات كخطوة أساسية لإصلاح السياسات المطروحة، لذلك لا بد من تحقيق الأمور الآتية: (الاسكوا، 2018)

1. فهم كافة مراحل تقييم آثار السياسات الهادفة إلى تحقيق المساواة.
  2. إمكانية تطبيق الخطوات الأساسية في تقييم آثار السياسات المطروحة.
  3. التمرس على مهارات وضع مؤشرات اللامساواة وقياسها من أجل تحديد أولويات السياسات واقتراح التوصيات بما يخدم المجتمع.
- وبذلك توجه صانعي السياسات العامة في المملكة العربية السعودية إلى حوكمة السياسات العامة والارتقاء بها إلى ما يحقق النجاح والازدهار على كافة الأصعدة، إذ شرعت بالفعل بتطبيق ودعم رؤية 2030 بالقرار الصادر عن مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (3-37/31/ق) لسنة 1437هـ، من خلال وضع الآليات اللازمة لتنفيذها، وقيام الوزارات كافة كل حسب تخصصه باتخاذ ما يلزم لإنجاح عملية تنفيذ هذه الرؤية، فضلاً عن تبنيها ما يزيد على 53 مبادرة للحد من التغير المناخي، بالشكل الذي يفوق حجم استثماراتها 185 مليار دولار، ومنها الوصول بالطاقة المتجددة لحصة 50% من الطاقة الإنتاجية للكهرباء، ومبادرة البرنامج السعودي لكفاءة الطاقة، وبناء واحد من أكبر مراكز العالم في إنتاج الهيدروجين الأخضر في مدينة "نيوم"، بحسب ما ذكره وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان في قمة الأمم المتحدة للمناخ (COP26) بـ"جلاسكو" عام 2021. ووضعت السياسات العامة السعودية مجموعة من المرتكزات المنطلقة من مقومات المملكة الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية، وأهم هذه المرتكزات: (الدعجة و العلي، 2021، صفحة 21)

1. مجتمع حيوي يرتكز على العمق العربي والإسلامي: ينطلق هذا المرتكز من الإيمان بأهمية بناء المجتمع بشكل حيوي يعيش أفراداً وفقاً للمبادئ الإسلامية القائمة على الوسطية والاعتدال والاعتزاز بالهوية الوطنية وعراقة الإرث الثقافي، داخل بيئة إيجابية تتوفر فيها مقومات جودة الحياة والرعاية الصحية والاجتماعية لكافة المواطنين والمقيمين.
  2. بناء اقتصاد مزدهر يرتكز على القدرات الاستثمارية: من خلال توفير الفرص للجميع، عبر بناء منظومة تعليمية ترتبط بما يحتاجه سوق العمل، وتنمية الفرص ابتداءً من رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة إلى الشركات الكبيرة، عبر تحسين الأدوات الاستثمارية لإطلاق إمكانات القطاعات الاقتصادية الواعدة وتنويع الاقتصاد وتوليد فرص العمل للمواطنين وبث روح المنافسة من أجل رفع مستوى جودة الخدمات والتنمية الاقتصادية، فضلاً عن جذب الكفاءات العالمية والاستثمارات النوعية، وصولاً إلى استغلال أهمية موقع المملكة الاستراتيجي الفريد.
  3. دولة طموحة تستند على موقعها الجغرافي: تحاول تشكيل ملامح الوظائف الحكومية من خلال تحسين المواصفات والشفافية والمساءلة، وتشجيع الثقافات والأداء من أجل تنسيق الموارد والطاقات البشرية، مع خلق أساسيات ضرورية للمواطنين وقطاع الأعمال والقطاع غير الربحي.
- إن حوكمة السياسات العامة للمناخ تحقق مجموعة من الفوائد، منها: (غونزاليس و نومر)
- التناسق بين الخطط والسياسات الخاصة بالتغير المناخي.
  - تعزيز التعاون والتعلم والابتكار بين السلطات والجهات الفاعلة في رسم السياسات العامة.

- دمج المعرفة والخبرات ووجهات النظر بين شرائح المجتمع على اختلاف مستوياتهم.
- تحديد الأهداف والآليات والسياسات والحلول بصورة مشتركة، الأمر الذي يكفل الانسجام.
- وضع الهياكل والأدوات لتبادل المعلومات واتخاذ القرار والمتابعة والرصد والإبلاغ.
- التعاون بين الجهات الفاعلة والاتفاق على الأدوار والعلاقات والمسؤوليات.

وبشكل عام، فإن المملكة العربية السعودية باتت تؤدي دوراً كبيراً داخلياً، وذلك عبر جهات ومراكز صنع السياسات العامة فيها مثل، وزارة البيئة والمياه والزراعة، وصندوق البيئة، والمركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي، والمركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، والمركز الوطني لإدارة النفايات والمنصة الوطنية الموحدة، فضلاً عن المنظمة العالمية للأرصاء الجوية، واللجنة الدائمة للأرصاء الجوية والمناخ بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وخارجياً في التعاون مع حلفائها الدوليين في التصدي لظاهرة التغير المناخي، فمنذ نوفمبر 2016 أيدت المملكة العربية السعودية اتفاقية باريس بشكل رسمي، وهي اتفاقية تدعو لاتحاد كل البلدان من أجل مكافحة مشكلة التغيرات المناخية، والتخفيف من حدتها، وشرعت في اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة التغير المناخي، وأجرت دراسة شاملة للإحاطة بالموضوع ووضع الحلول السريعة والأكثر أهمية لتقليل آثار تلك التغيرات وإنقاذ البيئة والمواطنين من الأخطار المتوقع حدوثها جراء ذلك، واتخاذها حلاً مبتكرة لمواجهة التحديات التي تواجه المنطقة، من قلة الموارد المائية والمالية والتقنية والصعوبات الجغرافية، لذا تعمل المملكة بالشراكة مع دول المنطقة على توفير آليات وفرص تمويل المبادرات للدول ذات الموارد المنخفضة، ومشاركة التقنيات والخبرات بين الدول لتخفيض انبعاثات الكربون الناتجة عن إنتاج النفط في المنطقة، واستحداث طرق مبتكرة للري من المياه المكررة والاستمطار. (صغير، 2023)

وعليه، فقد كان، وما يزال، للمملكة العربية السعودية دور مهم في التقليل من آثار التغير المناخي والانبعاثات الكربونية، لما تملكه من موارد وخبرات عظيمة في إدارة استقرار الطاقة عالمياً، وتعد المملكة مؤهلة لقيادة الحقبة الجديدة هذه من العمل المناخي، إذ لها القدرة في المساهمة بشكل مؤثر وواسع في الجهود العالمية لتقليل الانبعاثات الكربونية.

#### الخاتمة

أدى التغير المناخي إلى زيادة التحديات البيئية في دول الخليج العربي بشكل عام، والمملكة العربية السعودية بشكل خاص، في ظل الاعتماد شبه التام على النفط في تمويل الميزانية العامة للدولة، وبالتالي فإن حوكمة السياسات العامة للتخفيف من حدة آثار التغير المناخي أو للتأقلم معه بات أمراً ضرورياً، ويمكن للإدارة المحلية وصانعي السياسات العامة في تلك الدول أن يكون لها دور مهم في التخطيط والتنفيذ لجميع المبادرات والأفكار التي من شأنها أن تحد من آثار التغير المناخي، مما يعني أن الفرصة مناسبة أمامها الآن لزيادة جهودها المبذولة لمقاومة مشكلة التغير المناخي عبر الاستثمار ودعم وشراكة الإدارات "المحلية والإقليمية والدولية"، وتفعيل دور "الصناعة والتجارة والزراعة" ورفع الاستثمارات داخلها والتقليل من الاعتماد على النفط وزيادة المساحات الخضراء، مما يقلل الانبعاثات الضارة. فضلاً عن توعية المجتمع وتوسيع مداركه في التأقلم مع ما يُستحدث من تغيرات مناخية، والمضي قدماً في دعم بنى الدولة التحتية وتنميتها المستدامة.

#### الاستنتاجات

هنالك مجموعة من الاستنتاجات العلمية التي يمكن ملاحظتها خلال ما جاء في هذا البحث، وهي:

- للتغير المناخي في منطقة الخليج العربي آثار سيئة في حال عدم أخذ التدابير اللازمة لمواجهتها.
- تسعى دول الخليج العربي بشكل عام، والمملكة العربية السعودية بشكل خاص، ومن خلال العمل الفردي والجماعي للتوصل إلى أفضل الحلول والقرارات التي من شأنها أن تحد من أخطار ظاهرة التغير المناخي.
- شرعت المملكة العربية السعودية إلى حوكمة السياسات العامة فيها والتأهب التام لجميع الإدارات ذات الشأن، من أجل النجاح في مواجهة ما ينتج عن التغير المناخي.
- اتخذت المملكة العربية السعودية مجموعة من القرارات المهمة والناجحة في سبيل تفادي الأضرار المناخية مثل زيادة المساحات الخضراء وتنوع مصادر التمويل والدخول في اتفاقيات دولية بهذا الخصوص مثل اتفاقية باريس.

#### التوصيات

هنالك عدة توصيات يمكن توجيهها إلى صناع القرارات والسياسات في الخليج العربي عامة، والمملكة العربية السعودية خاصة، بغية التمكن من الإحاطة بالظاهرة وتفادي أضرارها، وهي:

- ضرورة استمرار السعودية بخططها ومبادراتها التي وضعتها حتى تصل للهدف المنشود المتمثل ببيئة نظيفة خالية من التلوث.
- على دول الخليج العربية بشكل عام، والمملكة العربية السعودية بشكل خاص، استخدام تقنيات احتجاز الكربون بدلاً من التخلص التدريجي السريع من الوقود الأحفوري، لأن الانتقال سيترك السكان الأفقر حول العالم مفتقرين للطاقة.

- ضرورة الاستثمار في الطاقة المتجددة للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى 2.7 درجة فهرنهايت (1.5 درجة مئوية).
- اتخاذ خطوات جديدة لمحاولة تنويع مصادر الاقتصادات، وتقليل الاعتماد على النفط في تمويل الميزانية العامة للمملكة، وإعطاء الزراعة والتجارة والسياحة والصناعة دوراً أكبر.
- يجب تعاون دول الخليج العربي فيما بينهم ومع الدول المتقدمة من أجل تنفيذ أفضل الخطط والمشاريع التي من شأنها حمايتها من ظواهر التغيرات المناخية وتبعاتها.
- التركيز على الجانب التعليمي والمهني وجعله مورداً من موارد الدولة المنتجة، من خلال فتح الجامعات الخليجية أبوابها أمام الطلبة الأجانب والاستفادة من منتجات الجامعات وتوظيف الإمكانيات والخبرات بالشكل الذي يعود للمملكة بدخل إضافي كمورد من موارد الدولة.
- تفعيل دور الإدارة المحلية وجعلها خطأ أول للدفاع في قضية التغير المناخي، عبر تطوير سياسات إقليمية ومحلية بهدف تعزيز جهود الإدارات المحلية.
- قيام المجالس المحلية بمهام التخطيط الحضري والعمل من أجل التقليل من وطأة التقلبات المناخية، أما الحكومة المركزية فتكون مسؤوليتها إصدار التوجيهات السياسية العامة للإدارات المحلية، للتأكد من أن الأولويات والأهداف الإنمائية لتلك الإدارات تتسق مع الأهداف القومية العامة، وتخصيص دعم مادي وفني من الحكومة المركزية حتى تتمكن من تنفيذ خططها في مكافحة التغير المناخي.
- على الحكومات المركزية إنشاء برامج استثمارية للطقس من أجل دعم تنفيذ برامج مكافحة التغير المناخي، وفي إطار هذه البرامج تتنافس المجالس المحلية على تأمين منح من الحكومة المركزية، عبر إعداد استراتيجيات محلية خلّاقة للتكيف مع مشكلة التغير المناخي.
- قيام المراكز البيئية على المستويات الإقليمية بدورها الفعال بإنشاء ومتابعة قواعد البيانات البيئية، وهذه المراكز تقوم بوضع الاعتبارات البيئية على جدول أعمالها أثناء عمليات التخطيط الحضري، والتخطيط لاستخدام الأراضي، والتخطيط العمراني وتشريع قوانين البناء، كما تضطلع هذه المراكز البيئية بنشر الوعي الثقافي والتعليمي بين المواطنين.
- على الحكومات المركزية تشريع السياسات البيئية والسياسات المرتبطة بالطاقة، وبسط سلطتها على مؤسسات الإدارة المحلية، ورؤساء البلديات، والمجالس البلدية، وأن تقوم الإدارات المحلية بإصدار مجموعة السياسات الخاصة بها، والتي عادة ما تكون مستقلة فيما يتعلق بالقرارات المرتبطة بمشكلة التغير المناخي، وبذلك سيكون على الحكومة المركزية تنفيذ البرامج الصديقة للبيئة في المناطق الحضرية بالتنسيق مع الإدارات المحلية، لتعزيز دور تلك الإدارات الإيجابي على البيئة.

## المصادر والمراجع

- +++أبطي، ع. (2004). الانزياح واللغة الشعرية، علامات، 14(54).  
 أدونيس. (1986). *زمن الشعر* (ط. 5). دار الفكر للنشر والتوزيع.  
 أميسون، و. (2002). *سبعة أنماط من الغموض* (ط. 1). المجلس الأعلى للثقافة.  
 البناز، ت. (2010). *بحوث في اللغة* (ط. 1). دار زهران للنشر والتوزيع.  
 البغدادي، ع. (1414هـ). *شرح أبيات مغني اللبيب* (ط. 2). دار المأمون للتراث+++.

## References

- +++Abti, A. (2004). Displacement and poetic language. *Alamat*, 54(14).  
 Adonis, A. (1986). *The time of poetry* (5th ed.). Dar Al-Fikr for Publishing and Distribution.  
 Empson, W. (2002). *Seven types of ambiguity* (1st ed.). Supreme Council of Culture.  
 Al-Bazzaz, T. (2010). *Research in language* (1st ed.). Zahran Publishing and Distribution House.  
 Al-Baghdadi, A. (1414 AH). *Explanation of the verses of Mughni al-Labib* (2nd ed.). Dar al-Ma'mun for Heritage.  
 Al-Baghdadi, A. (1997). *Treasury of literature and Lub Lubab Lisan Al-Arab* (4th ed.). Al-Khanji Library.  
 Al-Baladhuri, A. (1996). *Genealogies of nobles* (1st ed.). Dar Al-Fikr.  
 Abu Deeb, K. (1983). *The dialectic of invisibility and transfiguration: Structural studies in poetry* (3rd ed.). Dar Al-Ilm Lil-Malayin+++.